

## وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزاري رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٢ بالتفويض،

باعتماد ميزانية الغرفة التجارية محافظة الدقهلية

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالي ٢٠٠٢

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠١ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر في ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى ماقرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية جلسة ٢٠٠٢/٥/٢ ؛  
وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٢/٧/٧ ؛

### قرار

مادة ١ - اعتماد ميزانية الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية وسوق الجملة التابع لها عن العام المالي ٢٠٠٢ ، وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ قدره ٢٣٠٨٦١٧ جنيهاً (اثنان مليون وثلاثمائة وثمانية آلاف وستمائة وسبعة عشر جنيهاً فقط لاغير) .

وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٢٣٠٢٥٨٧ جنيهاً (اثنان مليون وثلاثمائة واثنان ألف وخمسمائة وسبعة وثمانون جنيهاً فقط لاغير) .

بفائض قدره ٦٠٣٠ جنيهاً (ستة آلاف وثلاثون جنيهاً) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٠٠٢/٧/١٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ حسنى الديب